الجفـــــاف يـــضـــرب طـــــوقـــاً قـــاســـيـــاً

شحـــة المـيـــاه .. زراعـــة عـلـيـلـــة .. ومـــواشٍ بـلا أعـلاف

> يعد الجفاف من الافات الزراعية التي تهدد مستقبل العملية الزراعية في البلد والتي اخذت تأثيراتها السلبية تجتاح مناطق واسعة من العراق والاسباب عديدة وراء ذلك منها الطبيعي واخرى تتعلق بسوء ادارة الموارد المائية بالكثير من المناطق الزراعية في عموم المحافظات .. وهذا بدأ يؤثر في الانتاج ويبعد الاراضي الخصبة عن الجدوى الزراعية .. التي كان من المفروض ان تستغل افضل استغلال لخدمة المواطن العراقي سواء كان مزارعاً او مستهلكاً.

بغداد / حسين الهاشم

احمد علي محمد مزارع ضمن قاطع زراعة أبي غريب يقول : مشكلاتنا اليوم تكمن في الجفاف الذي نعانيه حيث تقف دائرة ري أبي غريب عاجزة دون ان تحرك ساكناً .. فبعد ان كانت تصلنا حصص مائية قليلة خلال الاسبوع ، اليوم اختفت .. وأصبح الاهالي ينقلون الماء من مناطق بعيدة لتغطية الحاجة اليومية منه ..اما مجاميع الشباب الذين كانوا ينتجون مختلف المحاصيل الزراعية منهم من اتجه الى البحث عن عمل في مجالات اخرى بعيدة عن الزراعة والانتاج وراح يجوب المدن المختلفة للحصول على عمل ما.. الأمر الذي يهدد العملية الزراعية ..وبسبب شح المياه صار حال الزراعة يسوء في هذه المناطق .. فالأنهر الاروائية المبطنة التي تستخدم لايصال الماء الى اراضي المنطقة تجدها اصبحت بعيدة عن الانتاج والأيدي العاملة من المزارعين على اختلاف أعمارهم الان اكثرهم من العاطلين عن العمل وذلك للحصول على مورد مادي يكفي لتغطية متطلبات الحياة.

حدثنا عدنان زامل سلمان يسكن منطقة مديليلة شمال غربي مدينة بغداد قائلا: اسكن عند نهاية احد الانهر الاروائية التابعة الى دائرة ري الصقلاوية .. وبعد عام ٢٠٠٣ شهد نظام الري في المنطقة حالة من الخلل وذلك لعدم التزام مزارعي المنطقة بالأنظمة التي وضعتها دائرة الري المعنية بسبب الانفلات الامني الذي عاشته هذه المنطقة على مدى اكثر من عامين وعدم وجود من يخالف النظام .. واليوم يصعب اكتشاف التجاوز من خلالها لأنها تستخدم أوقات الليل حيث لايمكن مراقبة الأنهر الاروائية لوجود حظر تجوال مسائي في تلك المناطق .. وكثير من المزارعين يستخدمون طريقة السيفونات بشكل مستمر ويحرمون عوائل ومناطق باكملها من نعمة الماء خصوصا ان هذه المناطق تعتمد على مياه الانهر في جميع الاستخدامات المنزلية.

يقول حسن منصور الحياني يسكن قضاء المحاويل . هناك مساحات من الأراضي في هذه المنطقة بحاجة الى نظام اروائي يضمن وصول الحصص المائية للمواطنين الذين تقع اراضيهم الزراعية في مناطق تقع بعيداً عن مصبات الانهر الرئيسة حيث تعاني قلة الحصص المائية واحياناً ينعدم وصول الماء الى هذه المناطق لوجود تجاوزات تؤثر سلباً في توفير الماء كما فيها تجاوز على حقوق المواطنين من خلال عدم الالتزام بنظام المراشنة المعمول به بين المنافذ الاروائية حيث تتمتع المنافذ التي تقع في مقدمة الانهر الاروائية بحصص وفيرة تكاد لاتنقطع طول المواسم الزراعية الامر الذي يجعلها خارج نظام المراشنة.

عدنان محمد المعموري احد مزارعي منطقة الجزيرة غربي بغداد يقول : الموسم الحالي يعتبر من اكثر المواسم جفافاً وتأثيراً في حياة عدد كبير من المزارعين في هذه المنطقة .. حيث انخفض الانتاج هذا العام الى (٩٠٪) في مناطقنا خلال هذا الموسم عما كان عليه في المواسم السابقة قلة الامطار .. برغم ان هذه المناطق كانت في السابق مناطق تتميز بوفرة امطارها .. وهذا الامر حمل معه تأثيرات سلبية كبيرة على المزارع هنا بعد ان انحسرت المساحات الخضر .. لان مزارعي المنظمة يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات واليوم فقدوا الزراعة والحيوانات لعدم وجود اعلاف تغذي قطعانهم .. وهكذا دخل المواطن دوامة الحيرة والقلق ولا يمكنه تبني حلول يستطيع من خلالها الخروج من الازمة.

شاطرهم الحديث المهندس موفق التميمي من دائرة ري بغداد قائلاً : أن المديرية وحسب توجيهات وزارة الموارد المائية تركز على تنفيذ مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية التي تهدف الى ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي وتتواصل في المديرية اعمال صيانة النواظم الرئيسة القاطعة والفرعية ومحطات الضخ بهدف تأمين الحصص المائية اللازمة لارواء الاراضي الزراعية. وستنفذ ملاكات عدد من المشاريع التي تصب في خدمة المزارع وتعالج المشاكل التي يعانيها المزارع . ومن هذه المشاريع نصب مضخات ماء للانهر التي تعاني مضخاتها العطل منذ فترة وتوفير الوقود اللازم لها في محاولة لتوفير مياه السقي للمزارعين الذين يعانون الشحة بسبب انقطاع مياه السقي.

يقول عزيز اسماعيل رئيس جمعية زراعية ضمن قاطع التاجي الزراعي : مشكلة توفر مياه السقي لايمكن وضع حلول لها في الوقت الحاضر . فالقرى التي تقع على امتداد واحد بجانب مبزل الصقلاوية الذي يجمع مياه البزول المالحة.. موقعا يقع عند نهائية الأنهر الاروائية وفي مقدمة تلك الأنهر هناك تجاوزات على الحصص المائية للقرى التي تعاني نقصاً في مياه السقي من خلال فتح منافذ جديدة او عن طريق نظام السيفون الذي يسحب الماء من الأنهر المبطنة المرتفعة عن سطح الارض الزراعية الى نهر فرعي مجاور وهذا عمل غير قانوني ويخالف الاتفاقات التي كانت معمولاً بها قبل ثلاث سنوات .. وبصفتنا مسؤولين عن مشكلات الفلاحين قدمنا شكاوى الى دوائر ري الصقلاوية وابي غريب .. ولكن ادارة الدائرة لم تبادر الى أي حلول منطقية فيها مصلحة لالاف المزارعين الذين تقدر مساحات أراضيهم بعشرة الاف دونما.

دور الصناعات الصغيرة في مكـافحـة البطـالـة

كاظم موسى

تلعب الصناعات الصغيرة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الصناعية واشتمالها على عدد كبير من العمالة بشقيها المدربة وغير المدربة ، ما يعني مساهمتها الفاعلة في الحد من مشكلة البطالة .وتشير الاحصاءات الى ان ٩٠ ٪ من مجموع القوى العاملة في الصين تجتذبهم تلك الصناعات وتبلغ النسبة في الهند ٩٤ ٪ وفي اليابان ٤٠ ٪ والولايات المتحدة ٢٥ ٪ ما يعني اعتماد تلك الدول بشكل كبير على تلك الصناعات ، الى جانب ايمان الحكومات والافراد باهمية الدور الذي تلعبه تلك الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما دفع الحكومات الى تقديم دعم متزايد لها ، باعتبارها تمثل خط الشروع بالنسبة للصناعة ومرتكزا مهماً من ركائز الاقتصاد الوطني . في العراق لم يكن لتلك الصناعة دور يذكر قبل الحرب العالمية الاولى ، لوقوع العراق تحت مظلة الاستعمار العثماني ، لقرابة (٤٥٠) عاما غير انه بعد نهاية الحرب المذكورة جرت بعض المحاولات في هذا المجال الا انها فشلت للعديد من الاسباب منها شحة رؤوس الاموال والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والمنافسة الاجنبية . لذلك فقد بقي النشاط الصناعي البسيط يقتصر على الصناعات الحرفية واليدوية ، مع بعض الاستثناءات الطفيفة حتى عام ١٩٢٥ حينما تم تاسيس أول معمل ميكانيكي لانتاج الغزل والنسيج الصوفي . وبعد ذلك بدا نشاط المصرف الصناعي الذي تم شطره عن المصرف الزراعي عام ١٩٤٠ ليأخذ على عاتقه تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية .لذلك يمكن القول ان تاسيس المصرف الصناعي يعتبر بداية لظهور القطاع الصناعي المختلط في العراق . وبعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع شركات النفط عام ١٩٥١ وتأسيس مجلس الأعمار فقد اتخذ النشاط الصناعي منحى آخر بعد ان اخذ المجلس المذكور على عاتقه اعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والزراعية ، كما تم في حينه تشريع قانون جديد للمشروعات الصناعية .وعلى اثر قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تم الغاء مجلس الاعمار وتاسيس وزارة الصناعة التي باشرت العمل الجاد والدؤوب لبناء اسس التنمية الصناعية في العراق .ومن بين الخطوات التي تمت في هذا المجال تاسيس مديرية التنمية الصناعية للاشراف على عملية تاسيس المشاريع الصناعية في القطر ،ما ساعد على تأسيس العديد من المشروعات الصناعية في مختلف المجالات . الا ان هذا القطاع تعرض للتدهور اثر صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ .. ومع ذلك استعاد النشاط الصناعي عافيته بعد ذلك ، وخاصة بعد زيادة الموارد المالية على اثر تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ،حيث تم انشاء العديد من الصناعات المهمة من القطاع الخاص في العديد من المجالات ، ثم جاءت قرارات القيادة السياسية في عام ١٩٨٧ التي استهدفت بيع مجموعة كبيرة من الشركات الصناعية الى القطاع الخاص لتعيد الحيوية الى هذا النشاط وارساء مرحلة جديدة من التطور الصناعي في القطر ، لذلك فقد شرع العديد من القوانين وانشئت الهياكل الادارية اللازمة لدعم هذا النشاط وتنظيمه . وكان آخرها تشريع قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص والمختلط رقم ٢٠ سنة ١٩٩٨ . إضافة الى ذلك اتخذ مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٠ العديد من القرارات الرامية لدعم القطاع الخاص منها اقامة مجمعات صناعية في عدد من مناطق القطر وتفعيل حركة الاقتصاد العراقي في القطاعات الثلاثة (المختلط والتعاوني والخاص) من اجل تحقيق عدد من الاهداف الرامية لطرد البضائع الاجنبية والخدمات المستوردة وتشغيل العراقيين باعداد كبيرة من ثم تقليص حجم البطالة . ويبدو ان بعض تلك الاجراءات قد ساهمت في زيادة عدد المنشآت الصغيرة والحرفية ، حيث تضاعف عددها في العقد الاخير من القرن الماضي برغم ظروف الحصار ، حيث ازدادت من (٤٠٣٩٦) في عام ١٩٩١ الى (٨٣٠٠٦) في عام ٢٠٠٠ مع انها عانت بعض التدهور في اواسط التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي وتدمير البنية الاقتصادية والحرفية في البلاد اثر الحرب التي شنت على العراق بعد احتلاله الكويت .لما تقدم يجب ايلاء قطاع الصناعات الصغيرة والاشغال الحرفية اقصى درجات الاهمية لارتباطه بدورة العمل الوطنية التي تكون حلقة مهمة ورئيسة من حلقات الاقتصاد الوطني ، الذي يستند بشكل واضح الى النشاط اليومي للاقتصاد الوطني الذي يصب في مجمل انشطة الدائرة الاقتصادية ، والتي تمثل زخما كبيرا للفعاليات والانشطة التي تشغل اعداداً متصاعدة من العمالة ، لذلك تعد صمام امان بوجه البطالة التي تنجم عنها تاثيرات عديدة الى جانب التأثير الاقتصادي الذي يطول الافراد والمجتمع بشكل انعكاسات سلبية ضارة . لذلك لا بد من تدعيم قطاع الصناعات الصغيرة لضمان ابعاد اشباح البطالة التي تعد مرضاً اقتصادياً خطيراً تعاني منه اقتصاديات اغلب الدول . وبما ان العراق يمتلك موارد عديدة فلابد من تسخيرها لمصلحة تنمية الموارد البشرية.

المدير العام لتجارة المواد الغذائية لـ"المدى":

لاتقليص في مفـردات البـطـاقـة التـمـويـنـيـة

بغداد /كريم السوداني

أكد المدير العام لشركة تجارة المواد الغذائية قيس محمد نصيب أن الجفاف الذي يمر به العراق هو ليس الدولة الوحيدة بل هو أزمة عالمية بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع الأسعار الغذائية العالمية أيضا وتأثرت المحاصيل الزراعية تأثراً مباشرا على الدول المستوردة .

وأضاف المدير العام في تصريح خص به (المدى)أن العراق يستورد سنويا بحدود "٨ملايين طن " سنويا وهذا لايمكن توفيره بسهولة ،ألا أن استحضارات وزارة التجارة سبقت ذلك من خلال تعاقدات بكميات كبيرة من المواد الغذائية والحنطة والرز ونأمل وصولها خلال الأشهر القليلة المقبلة لسد العجز .

وأستدرك نصيب قائلا :"تبقى مخازن الشركة فيها عجز بسبب الفجوة التي حدثت في عامي "٢٠٠٧- ٢٠٠٨ "بسبب قلة التخصيص والذي أثر في خزين المواد الغذائية ولا يمكن سد الفجوة بسهوله . نصيب أضاف :"أن الوزارة تعمل على توفير الخزين الستراتيجي لنهاية السنة الحالية والتخصيصات البالغة "ستة مليار دولارات وخمسمئة مليون دولار" تسلمنا منها فقط ٣ مليارات و١١٧ مليون دولار التي تشمل عمليات تأمين مفردات البطاقة التموينية قاربت على الانتهاء.

ونحن الأن بأنتظار التخصيصات التكميلية بسبب أن السلة الغذائية يجب أن تكتمل وخدمة المواطن الجانب الرئيسي الوحيد الذي تقدمه الوزارة وهذا هدف الدولة وهدف الوزارة .

وطالب المدير العام الجهات المعنية بالاسراع في اطلاق التخصيصات التكميلية للميزانية بهدف استكمال الاستحضارات الخاصة بمواجهة موسم الجفاف ومواصلة عمليات تأمين خزين ستراتيجي من الغذاء معربا عن أمله بالتعجيل في اطلاق التخصيصات التكميلية للنصف الثاني من هذا العام التي وعد مجلس النواب برصدها في قرار اصدره قبل اشهر عدة اثر اعلان اللجنة الوطنية الاقتصادية العليا انذاك نيتها تقليص مفردات البطاقة الى اربع مواد غذائية اساسية نتيجة الارتفاع غير المسبوق في اسعار الغذاء عالميا.

ونفى نصيب أن تكون وزارة التجارة تقوم بتنفيذ خطة تقليص المواد التموينية حيث أشار الى أن سلة الغذاء العراقية مازالت مستمرة ولا يكمن ألغاؤها ونعمل على أستيراد المواد الغذائية لتوزيعها الى المواطنين ونوه بأن أستقطاع مادة أو ألغاء مادة غير موجود حاليا على أجندة وزارة التجارة .

وأكد نصيب :" أن الوزارة تعاقدت على جميع المواد الغذائية ولدينا نوعان من العقود أولهما "بالدفع النقدي والثاني بفتح الأعتماد LC وهناك عقود لمواد الحليب والسكر وبالتوازي مع عقود الدفع النقدي .

وأوضح المدير العام لتجارة المواد الغذائية أن الوزارة تعاقدت على أستيراد الصابون الذي لم يوزع منذ ستة أشهر وكذلك البقوليات ليتم أكمال مفردات السلة الغذائية لتوزيعها في الأشهر القادمة كاملة .وردا على سؤال كيفية القضاء على أستبدال المواد الغذائية ومنها الشاي من قبل وكلاء التوزيع أجاب نصيب :" أن توجيهات الوزارة منعت أستيراد الشاي بالعبوات الكبيرة لأنها تسبب بعض الأشكالات وتم التعاقد على الشاي المعلب وستصل خلال الأشهر الثلاثة المقبلة "

وبين أن الشاي المعلب يحتاج الى وقت حيث أشترطنا على الشركة المجهزة بعبوات "٢٠٠ غم ،٤٠٠ غم ،٦٠٠غم ،٨٠٠غم ،١٠٠٠ غم "ومثل هكذا أوزان كهذه تحتاج الى وقت وطالبنا كذلك وضع أسم الشركة المجهزة وكذلك عبارة "مستورد خصيصا الى وزارة التجارة "وفي حالة وجود أي خلل فمصير الشركة القائمة السوداء مع غرامات مالية .

قيس محمد مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية

على الجهات المعنية الاسراع في اطلاق التخصيصات التكميلية ومواصلة عمليات تأمين خزين ستراتيجي من الغذاء

النفط تهدف الى زيادة صادراتها الى ٢,١ مليـون بـرميل يـوميـاً

بغداد /المدى

قال المدير العام لمؤسسة تسويق النفط (سومو) فلاح العامري: إن العراق يهدف لبيع ١٢٥ ألف برميل يومياً، إضافية من خام كركوك المنتج من حقوله الشمالية في تموز المقبل ليرفع إجمالي الصادرات إلى أعلى مستوى ،لتصل الصادرات من خامي كركوك والبصرة الخفيف الجنوبي إلى نحو ٢,١ مليون برميل يومياً الشهر القادم ارتفاعاً من الذروة السابقة التي بلغت نحو ١,٩٣٠ مليون برميل يومياً في شباط الماضي .العامري أضاف : .....في تموز المقبل نتوقع أن نصدر نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً ارتفاعاً من ٤٧٥ ألفاً في أيارالجاري، وستؤدي أعمال الصيانة المقررة بمصفاة بيجي النفطية إلى زيادة الخام المصدر من حقول كركوك الشمالية العملاقة.وتوقع العامري: ..... مزيداً من التحسن في معدلات تدفق الخام، وسمحت الإجراءات الأمنية المشددة للعراق بتعزيز الصادرات من خلال خط أنابيب الشمال إلى تركيا منذ الصيف الماضي، وقال: إن متوسط الصادرات من كركوك يبلغ نحو ٤٧٥ ألف برميل يومياً، وقد يرتفع الى ٥٥٠ ألف برميل يومياً في الربع الأخير من العام الجاري. وتابع: .....تحسن الوضع الأمني وتحسن الإنتاج، وإذا سارت الأمور وفق ما هو مخطط له بخصوص الأمن والإنتاج، فنتوقع تصدير نحو ٥٥٠ ألف (برميل يومياً) من حقول كركوك في الربع الأخير.....، ويبلغ متوسط الصادرات من خام البصرة الخفيف عبر ميناء البصرة المطل على الخليج في جنوب العراق نحو ٥ مليون برميل يومياً. ويهدف العراق لزيادة صادرات النفط الإجمالية بنهاية العام الجاري إلى ٢,٣ مليون برميل يومياً من مستوى مليوني برميل يومياً، وأضاف أن الصادرات من جنوب البلاد سترتفع بما بين ٢٠٠ ألف و٣٠٠ ألف برميل يومياً، بينما ستزيد الصادرات من الشمال إلى نحو ١٠٠ ألف برميل في اليوم.ويتوقع العراق أيضا إبرام اتفاق في مجال الغاز مع شركة رويال داتش شل هذا الصيف، وقال الوزير: إن بعض صفقات الخدمات النفطية مع شركات كبرى جاهزة للتوقيع في حزيران، وإن صفقات أخرى لم تستكمل بعد.

التخطيط تدعو الى تشكيل مجلس وطني للسياسات الزراعية

بغداد /المدى

دعا وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي غالب بابان الى تشكيل المجلس الوطني للسياسات الزراعية والمائية للحد من موجة الجفاف وقلة المياه في العراق.

وقال:ان هناك معالجات قصيرة الامد لحل الموجة الجديدة من الجفاف وقلة المياه في البلاد كحفر الابار لتوفير مياه الشرب وتوفير علف المواشي وتوفير المحروقات للفلاحين والمزارعين وتعويض الفلاحين بسبب الاضرار اضافة الى تسهيل الاقراض وتشغيل السدود مركزياً فضلاً عن مراقبة مصادر التلوث. مطالباً تركيا وسوريا وايران بزيادة الاطلاقات المائية من سدودها واخذ الاحتياطات اللازمة من قبل وزارة الكهرباء.

وبين ان المعالجات المتوسطة الامد الخاصة بالزراعة تعتمد على توفير البذور من الرتب العليا للموسم الشتوي المقبل وترشيد استخدام المياه واعتماد اساليب الري الحديث والتوسع بالري التكميلي في المناطق شبه مضمونة الامطار .مشيرا الى وجوب تأسيس جمعيات متخصصة بتربية الحيوان وتحسين المراعي وصيانة الطبيعية منها ومواجهة التصحر وبرمجة انعاش الاهوار بما يتلاءم مع الواقع المائي.

وعزا بابان اسباب الجفاف الى انخفاض تساقط الامطار والثلوج الى اقل من نصف معدلاتها في العراق ومنطقة تغذية حوضي دجلة والفرات.وتابع ان ذلك اثر سلباً في توفير مياه الشرب خاصة في المناطق التي تعتمد على الينابيع والابار وأدى الى تقليص مساحات زراعة المحاصيل وقلة الانتاج وتدهور المراعي الطبيعية وشحة علف الماشية وتردي المياه كماً ونوعاً ناهيك عن تراجع انتاج الطاقة الكهربائية نتيجة انخفاض مناسيب المياه وتردي الترب التي بحاجة الى غسيل نتيجة الاملاح المتراكمة .